

الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

المركز الوطني للتقنية المالية  
معهد العلوم الاقتصادية والحقوق والتسيير

# الملتقى الدولي الثاني

يومي 5-6 ماي 2009

# 2

الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

المنتدى المصرفي والإسلامي نموذجاً

## الأزمة المالية جذورها الرأسمالية وحلولها الاسلامية

د. محمد بدوي القاضي  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية  
[dr\\_qadi10@yahoo.com](mailto:dr_qadi10@yahoo.com)

أصدق القول في وصف النظام الرأسمالي وما ينتج عنه شهادة شاهداً من أهله وأي شاهد أنه الفيلسوف برناردشو حيث يقول:

أن النظام الرأسمالي عربية يحوي خزائنها كمية لا تنفذ من الوقود، تتطلق بأقصى سرعتها لكنها تفتقد أمرين هامين هما المقود والمكابح، ولهذا فهي تصطدم باستمرار بجميع المنحنيات والحواجز في طريقها دون أن تتوقف أبداً. رامزاً إلى غريزة الربح بالوقود، والأنانية والفردية واللامركزية وعدم وجود ثوابت ومرجعيات بالمقود، والحوادث والأزمات والصدمات بالمصالح المتضاربة في الأسواق المالية، مما يعني أن نتاج هذا النظام المصائب.

ولا شك بأن هذه المقاربة بين واقع النظام الرأسمالي والعربة غير المسيطر عليها تبيّن أن نهاية هذا النظام هو الدمار وخروجه من التداول والحياة، والحل هو النظام الاسلامي الاقتصادي التي سارت عربته بالحضارة الإنسانية إلى بر الأمان فكانت البوصلة في قوله تعالى "فأما الزيد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"، لتتطلق حرية الكسب والتملك والاستغلال والاستهلاك النافع والمفيد إلى مساحات ما خلق الله سبحانه وتعالى لسعادة الإنسان وقيامه بوظيفة الخلافة والعمارة التي يكبحها ويضبط حدودها وسيرها الصحيح داله الحلال والحرام، فالقاعدة الشرعية أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد نص بالتحريم وبين أن القياس ليس دائماً مجموع الكم النقدي وأن الوشيجة بين الإنسان والإنسان هي المصلحة الذاتية المجردة والمترجم له الدفع النقدي، يقول تعالى: "قل لا يهتوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث".

وبناءً على ذلك فإن الإسلام في علاجه للمشكلة والأزمة الحالية يعكس الحلول التقليدية التي تبدأ بالفئات الغنية لتحل أزمته والتي تبقى في اصلاح بعض الأضرار بعيداً عن جوهر المشكلة الحقيقي.

فالإسلام يركز على دعم الطبقات الفقيرة ويعمل على رفع قدرتها الشرائية وتوفير مستلزماتها وهي الطبقة ذات الميل الحدي الاستهلاكي (MPC) المرتفع والمحرك والمحفز للطلب على السلع الإنتاجية الضرورية المستخدمة للموارد الأولية المحلية التي تستغل الموارد المتاحة المختلفة رافعة من القدرات الاقتصادية بعيداً عن قاع الكساد. ويمكن القول أن النظام الرأسمالي في حلوله يحكم على نفسه بما يظن أن باستطاعته إنجازه ولكن نحكم عليه بما أنجزه في الأزمات السابقة التي فشلت، والحل الاسلامي يتمثل قبل وقوع الأزمة و حلها تواضع في القدرة والوعد وصدق في العمل والالتزام بما ينفع الناس.